اعرب اي العدل الذي هو جزء مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان واذا
زجر السفيه جرى اليه اي السفه الذي هو جزء مدلول السفيه لانه يدل على ذات
متصفة بالسفه او نظيره نحو عندي درهم ونصفه اي ونصف درهم اخر ومنه وما
يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اي عمر معمر اخر قالت ۞ الا ليتما هذا الحمام لنا ۞ الى حمامتنا
ونصفه فقد اي ونصف حمام اخر مثله في العدد او مصاحبة بوجه ما كالاستغنا
بمستلزم عن مستلزم نحو فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه فضمير اليه
عائد الى العافي الذي استلزمه عفي حتى توارت بالحجاب اي الشمس اغنى عن ذكرها
ذكر العشي وقد خالف الاصل السابق من تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير وذلك في
مواضع احدها ان يكون الضمير متصلا بمعمول فعل او شبهه ان كان المعمول مؤخر الرتبة
وذلك في صور ضرب غلامه زيد وغلامه ضرب زيد وضرب غلام اخيه زيد وغلام
اخيه ضرب زيد لان المضاف اليه يحل محل المضاف وامثلة شبه الفعل اضارب غلامه
زيد اضارب غلام اخيه زيد وانما جاز ذلك وشبهه لان المعمول مؤخر الرتبة والمفسر
في نية التقديم هذا راي البصريين ووافقهم الكوفيون في صور وخالفوهم في
صور فقالوا اذا تاخر العامل عن المعمول والفاعل فان اتصل الضمير بالمعمول
مجرورا او بما اضيف للمعمول جاز التقديم نحو زيدا غلامه ضرب وغلام ابيه ضرب
زيد واذا اتصل به منصوبا لم يجز نحو ضاربه ضرب زيد وان لم يتصل بالمعمول
ولا بالمضاف له لم يجز ايضا نحو ما اراد احب زيد وما اراد اخذ زيد قالوا لان في
رأي واراد ضميرا مرفوعا والمرفوع لا ينوى به التاخير لانه في موضعه واجاب
البصريون بان المرفوع حينئذ متصل بالمنصوب والمنصوب ينوى به التاخير فليس
اتصال المرفوع به بما يمنعه مما يجوز فيه باجماع فان تقدم العامل نحو احب ما اراد اي
زيد واخذ ما اراد زيد جاز عند الكوفيين ايضا هكذا نقل ابو حيان
خلاف الكوفيين وقال ان ابن مالك غلط في النقل عنهم وفي شرح التسهيل
لابي حيان في اجراء النائب عن الفاعل لو تقدم المعمول على الفعل نحو زيدا ضرب غلامه
لم يجز ذلك عند الفرا واجازه المبرد بجعله بمنزلة ضرب زيدا غلامه وقال ابن كيسان
عندي بينهما فصل لانك اذا قلت زيدا ضرب غلامه فنقلت زيدا من اول الكلام
الى اخره وقع بعد الكلام فصار المضمر قبل الظاهر فبطلت وقولك ضرب زيدا
غلامه في موضعه لا ينتقل فيجعل بعد زيد لان العامل فيه وفي الغلام واحد فاذا
كانا جميعا بعد العامل وكل واحد منهما في موضعه انهنا ما اذا كان المعمول الذي
اتصل به الضمير مقدما رتبة نحو ضرب غلامه زيدا فان الجمهور يمنعون التقدم لعود
الضمير حينئذ على متاخر لفظا ورتبة وحكى الصفار الاجماع عليه لكن اجازه ابو عبد الله
الطوال من الكوفيين وعزي الى الاخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك لوروده
في الكلام كثيرا كقوله ۞ جزى ربه عني عدي بن حاتم ۞ وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب
سودد ۞ وقوله ۞ جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر ۞ والاولون قصروه على الشعر

قال

قال ابو حيان والجواز وجه من القياس وهو ان المعمول كثر تقدمه على الفاعل
فيجعل لكثرته كالاصل وصورة المسئلة عند المجيز ان يشاركه صاحب الضمير
في عامله بخلاف نحو ضرب غلامها جار هند فلا يجوز اجماعا لان هندا لم تشارك غلامها
في العامل لانه مرفوع بضرب وهي مجرورة بالاضافة وذلك ان المشاركة تقتضي
الاشعار به لان الفعل المتعدي يدل بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول
فاذا لم يشارك لم يحصل الاشعار به فيتاكد المنع ثم التقدم في هذا الموضع جائز
وفي المواضع الاتية واجب الثاني ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبابه نحو نعم رجلا زيد
وبئس رجلا زيد وظرف رجلا زيد الثالث ان يكون مرفوعا باول المتنازعين
نحو جفوني ولم اجف الاخلاء انني [illegible] الرابع ان يكون مجرورا برب نحو ربه عطبا انقذت
من عطبه الخامس ان يبدل منه المفسر نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم هذا مذهب
الاخفش وصححه ابن مالك وابو حيان ومنع ذلك قوم وقالوا لا يبدل الظاهر من ضمير
المبدل ورده ابو حيان بالورود قال فلا تلمه ان ينام البائسا وقال فاستاكت
به عود اسحل السادس ان يخبر عنه بالمفسر نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري
هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا
ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تتحمل ما حملت
وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه وتوقف ابو حيان
السابع ضمير الشان فان مفسره الجملة بعده قال ابو حيان وهو ضمير غائب ياتي في صدر
الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويسميه البصريون
ضمير الشان والحديث اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كان مؤنثا قدروا امر معنى
الجملة اسما جعلوا ذلك الضمير يعني ذلك الاسم المقدر حتى يصح الاخبار بتلك
الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها الى رابط به لانها نفس المبتدا في المعنى والفرق
بينه وبين الضماير انه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر
بمفرد وسماه الكوفيون ضمير المجهول لانه لا يدرى عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في
انه اسم يحكم على موضعه بالاعراب على حسب العامل الا ما ذهب اليه ابن الطراوة من زعم
انه حرف فانه اذا دخل على ان كفها عن العمل كما يكفها ما ولكنه اذا دخل على الافعال
الناسخة كفها وتلغى كما تلغى باب ظن ومال ابو حيان الى موافقته وشرط الجملة
المفسرة لضمير الشان ان تكون خبرية فلا تفسر بالانشائية ولا الطلبية وان يصرح
بجزئيها فلا يجوز حذف جزئيها فانه جيء به لتاكيدها وتفخيم مدلولها والحذف مناف
لذلك كما لا يجوز ترخيم المندوب ولا حذف حرف النداء منه ولا من المستغاث وزعم الكوفيون
انه يفسر بمفرد فقالوا في ظننته قائما زيد انه ضمير الشان وقائم مفسر وزعموا
ايضا تقدم خبره على الجملة ولا جزئيها قال ابن هشام في المغني وقد غلط يوسف بن السيرافي
اذ قال في قوله ۞ اسكران كان ابن المراغة ۞ ان كان شانية وابن المراغة وسكران
مبتدا وخبر والجملة خبر كان وضمير الشان ملازم الافراد لانه ضمير يفسر مضمون الجملة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)